



# الحق في الدواء

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

وحدة البحوث والدراسات بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



مقدمة .

الاطار القانوني المنظم للحق في الدواء.

الإنتاج الدوائي في مصر.

أزمات الدواء في مصر.

المدينة الدوائية المصرية .

الخاتمة .

المراجع .

## مقدمة :

تعتبر صناعة الدواء صناعة إستراتيجية كبرى ، تؤثر على التنمية والإنتاج ، فضلاً عن مساهمتها في زيادة معدلات النمو ، حيث يعتبر المرض أحد أهم التهديدات للأمن القومي بإعتبار القوى البشرية في مصر عنصراً هاماً للتنمية الاقتصادية، كما يعد الحق في الدواء أحد الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان، وتعد مصر من البلدان التي عانت بشدة من مشكلات الدواء حيث لم يكن هناك اهتمام بها في السنوات السابقة ، حتى صارت أزمة معقدة صعب التعامل معها .

شهدت مصر أزمة كبيرة حيث اختفت أدوية أساسية من الصيدليات، كما توقفت بعض المصانع عن صناعة بعض الادوية لأنها لم تعد تستطيع استيراد المواد الخام بعد ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه المصري. تصعب الأمور عندما نرى ان السياسات الحكومية تعطي الإمكانية للسوق العالمي في أن يكون صاحب القرار الأقوى في إشكالية الدواء بدون وجود آليات قانونية يستطيع المواطنون اللجوء إليها للسؤال والدفاع عن حقهم في الدواء. هناك ضعف كبير من الناحية القانونية والقضائية في مصر، حيث هناك غياب واضح للعدالة الاجتماعية في اطار القوانين والسياسات التي تنظم قطاع الصحة. وبالتالي في حالة حدوث أي تجاوزات علي الحق في الدواء من قبل القطاع الخاص او العام فمن الصعب التصدي لها.

إن أزمات الدواء في مصر ذات جذور متأصلة ، احتاجت إلى حلول قوية لمواجهةها، خصوصاً أنها تنعكس على المواطن الذي يجد صعوبة، وربما استحالة في الوصول لبعض أصناف العلاج والدواء، إضافة لارتفاع أسعار أصناف أخرى بصورة باهظة بسبب الاحتكار ومافيا السوق.

لفتت قضية الاحتكار في سوق الدواء أنظار الحكومة، خاصة بعد أن قررت الإدارة المصرية الحالية القضاء على أية ممارسات احتكارية في مجال الأدوية، وللقضاء على نظام الاحتكار في مجال الادوية ، كان لابد من تطبيق بعض الاجراءات ، ومنها ضرورة توفير بدائل قوية للدواء في مصر ؛ فقرر الرئيس عبد الفتاح السيسي إنشاء المدينة الدوائية لوضع حد لأزمة الدواء في مصر ، وبدء عصر جديد يكون فيه الحق في الدواء حق للجميع .

## الأطار القانوني المنظم للحق في الدواء

تعتبر الحقوق الصحية أحد الحقوق الرئيسية للإنسان ، كما أن الحق في الدواء جزء أساسي من الحق في الصحة ، و يعتبر الحصول علي الدواء أحد المعايير لقياس التزام الحكومات بصحة شعوبها، ويشمل الحق في الصحة التزامات عامة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان، وعلي الدول الأطراف احترام الحق وحمياته والعمل علي تنفيذه تدريجياً وفقاً لمواردها المتاحة ودون رجوع أو انتكاس عن الخطوات التي تحققت ونفذت، وادراكاً لأهمية الحق في الحصول علي الادوية الأساسية ، ادرجته الدول في نصوص دساتيرها ، فالحق في الدواء أحد حقوق الانسان .

تقر المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ بالحق في الصحة إذ تنص على أن:

"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية"...

وتعرف المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ الحق في الصحة باعتباره

... "بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه". إلا أن هذا التعريف على أية حال لا يقدم تحديداً لمحتوى الحق في الصحة نظراً لأنه من غير الواضح ما إذا كان "التمتع بأعلى مستوى" يجب أن ينظر إليه في ضوء الظروف الوطنية لدولة ما أم في ضوء الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أنه على صعيد بعض القضايا فإن أعلى مستوى يمكن التمتع به في ضوء الأوضاع الوطنية لبعض الدول لا يتماشى مع ما هو مقربه فيما يعد ضمن الحد الأدنى لمحتوى الحق في الصحة الذي يحق للأفراد التمتع في أية ظروف (كالتطعيم، العلاج الطبيعي، والرعاية الطبية لكبار السن .. الخ).

### المادة ١٨ من الدستور المصري ٢٠١٤.

"لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ علي مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل علي رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي، تتصاعد تدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الامراض، وينظم القانون اسهام المواطنين في اشتراكاته او اعفائهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم.

ويُجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل انسان في حالات الطوارئ، او الخطر علي الحياة.

وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي.

وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون".

من الواضح أن الحق في الحصول على الدواء من أهم عناصر نظام الرعاية الصحية عالمياً ، وتعتبره منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من مبدأ الحق في الصحة. بالإضافة إلى ذلك ، يعتبر الدواء شيئاً أساسياً للناس في جميع المجتمعات بسبب علاقته المباشرة بالحق في السلامة الجسدية والحياة. بشكل عام ، لا يمكن تحقيق مبدأ الحق في الدواء دون سياسات قوية تضمن:

١ . سهولة الحصول علي الأدوية الأساسية لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز بين الفئات المختلفة.

٢ . توافر الأدوية وفعاليتها.

٣ . ممارسات وإجراءات الشراء العادلة وسلاسل التوريد .. للأسف هناك العديد من المعضلات التي تعيق قدرة مصر على تحقيق مبادئ الحق في الدواء. والأكثر وضوحاً هو عدم المساواة الشديد والتمييز في الحصول على الأدوية الأساسية.

٤. هناك تفاوت كبير بين قطاعي الصحة العامة والخاصة. يعاني جهاز الصحة العامة من سوء التنظيم وانعدام الجودة بسبب قلة الإنفاق عليه من ميزانية الدولة ، مما يدفع المواطنين إلى الإنفاق على الخدمات من جيوبهم.

### الإنتاج الدوائي في مصر

يعتبر قطاع الأدوية من أهم القطاعات التي تحظى بأهمية خاصة بين باقي الصناعات التحويلية وذلك لعدة أسباب منها:

- إنها واحدة من الصناعات الأساسية التي تؤثر على صحة الإنسان ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع الرعاية الصحية.
- إنها واحدة من الصناعات الضرورية التي تؤثر على صحة الإنسان وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع مختلف.
- الأدوية سلعة غير مرنة في الطلب ، بحيث يستمر الطلب عليها حتى مع ارتفاع أسعارها ، حيث يؤثر عدم توفرها على صحة الإنسان ، وفي حالة توفر بعض البدائل لها أحياناً يظل الطلب عليها غير مرن ولكن حسب درجة هذه المرونة. الطلب عليه ناجم عن ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض ، وخاصة الأمراض المزمنة.
- مراحل إنتاج الدواء: يمر تصنيع جميع المستحضرات الصيدلانية بثلاث مراحل. تشمل المراحل الأولى والرئيسية إنتاج المواد الصيدلانية الكيميائية الأساسية (BPCs) والمكونات الدوائية الفعالة (APIs) (المادة الفعالة).
- تتضمن المرحلة الثانية تحويل BPCs والمواد الكيميائية الأساسية والمكون الفعال إلى شكل جرعات من الأقراص والكبسولات والكريمات الموضعية والمراهم والمساحيق والحقن وغيرها.
- أما المرحلة الثالثة فتشمل التغليف النهائي للمنتجات وتخزينها وتوزيعها في نقاط البيع، بالنسبة لعبوات شركات الأدوية المصرية ، تدخل صناعة الأدوية في المرحلتين الثانية والثالثة فقط ، وذلك بسبب الاعتماد شبه الكامل على المواد الفعالة المستوردة (يصل عدد مصانع الأدوية في مصر إلى ١٥٨ مصنعاً) ، في حين أن تلك التي تقوم بتصنيع المواد الخام اللازمة لذلك. تصنيع الأدوية لا يتجاوز مصنعين كما سيظهر لاحقاً.
- يساهم القطاع العام في صناعة الأدوية في مصر بنسبة صغيرة جداً تصل إلى ٦٪ فقط ، من خلال ١١ شركة تعمل في تصنيع وتصدير واستيراد الأدوية والمستلزمات الطبيعية ، وهي تابعة للشركة القابضة للأدوية ، الكيماويات والمستلزمات الطبية ، بينما يذهب ٩٤٪ من حصة السوق إلى القطاع الخاص؛ وبالتالي ، لا ينتج القطاع الحكومي أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الإنتاج ، بينما ينتج القطاع الخاص حوالي ٨٠٪ من الأدوية في مصر، ومن هنا تتجلى هيمنة القطاع الخاص ، سواء المحلي أو متعدد الجنسيات ، في سوق الأدوية ، حيث استحوذ الأخير على ٦٩٪ ، بينما استحوذ الأول على ٣١٪ من حصة سوق الأدوية في عام ٢٠١٨. حجم الإنتاج الدوائي في مصر.

يقدر حجم سوق الدواء في مصر بنحو ٤٠٠ مليار جنيه مصري ساهم إنتاج الأدوية بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٦-٢٠١٧ ، يقدر حجم الاستثمارات في صناعة الأدوية في مصر بحوالي ٨٠ مليار عبوة دوائية سنوياً ، تمثل منها الأدوية المماثلة النسبة الأكبر بما يعادل ٦٩,٣٪ من إجمالي العبوات الصيدلانية المنتجة (الحجم).

في حين بلغت مبيعات الأدوية الحاصلة على براءة اختراع والأدوية المماثلة للشركات الأجنبية مجتمعة ، بلغ إجمالي عدد شركات الإنتاج ٨٩ شركة تنتج ١٥٦٦ صنفاً طبيياً ، مقابل ٢٠٩ شركة تنتج أدوية مماثلة بـ ٤١٨٤ فئة طبية في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ١٤٠٠

شركة تعمل في التصنيع لحساب الغير، ومن أهم الشركات المصرية منتجة لأدوية مماثلة في عام ٢٠١٧. تتصدر شركة فاركو القائمة بحصة سوقية تبلغ ٧٪ مقابل ٥٪ لكل من Epico و Amon في المركز الثاني، بينما الشركتان الإسكندرية التابعة للشركة القابضة للأدوية و Adwia في الأسفل بحصة. حجم السوق الصغير ١٪.

### أزمات الدواء في مصر

تعددت أزمات الدواء المصري بين الأحتكار والادوية المغشوشة وظاهرة أختفاء الدواء، إضافة لتأثير السياسة المالية للحكومة المصرية ٢٠١٦، ثم جاءت جائحة كورونا لتزيد الأزمة الدوائية صعوبة.

العقبات التي تواجهها صناعة الأدوية في مصر.

- الأدوية المغشوشة: يتداول السوق المصري نحو ٧٪ من الأدوية المغشوشة على مستوى العالم، وانخفاض كفاءة المادة الفعالة في بعض الأدوية ومجهولية مصدرها، وإعادة تدوير أدوية منتهية أو اقترنت نهاية صلاحيتها.
- الأحتكار: لا يمكن الفصل بين ما يجرى من الاحتكار، وارتفاع الأسعار واختفاء بعض الأنواع وقيام الأطباء بصرف الأدوية لصالح الشركات، بعيدا عن احتياجات المريض.

### ظاهرة اختفاء الدواء

فرضت أزمة نقص الدواء علي السوق المصرية وعلي المريض الذي يعاني من عدم قدرته علي ايجاد الادوية الموصوفة له منذ سنوات عدة، ومعظمها من الانواع الرخيصة (الجماهيرية) أعلنت وزارة الصحة عن قائمة تضم ٩٨ عقاراً ناقصاً في السوق المصرية تتفاقم أزمة "نواقص الادوية" التي تصل لأكثر من ٨٠٠٠ دواء من اصل ١٤ الف دواء متداول في سوق الادوية المصري، بالاضافة أن ٢٢٪ من الادوية المسجلة لا يتم انتاجها في سوق الدواء.

و ينخفض دور القطاع العام في إنتاجية الادوية او الدعم الموجه لقائمة محدودة من الادوية، وكذلك عدم وجود تصنيع للمواد الخام داخليا رغم ان نسبة القطاع العام من سوق الدواء كانت ٧٠٪ سنة ١٩٨٠، مقابل ٣٪ فقط حالياً.

وقد شهدت مبيعات الادوية نمواً متذبذباً علي مدار السنوات السابقة، وصل لذروته الاولي في عام ٢٠١٦ بارتفاع ملحوظ مقارنة بعام ٢٠١٥، بما بسبب موجة رفع الأسعار التي اقرها مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٦ بنحو ٢٠٪ للأدوية اقل من ٣٠ جنيهاً، كنتيجة مباشرة لنقص حوالي ٤٠٠٠ صنف من الادوية من السوق.

كذلك اختفاء أنواع عديدة من دواء الأنسولين "نوفو رابيد، ونوفو ميكس، وفيكوتوزا، واكترابيد، وتريسيبيا" الخاصة بمرضى السكر، وخلال عام ٢٠١٨ أستمرت الشكاوي من ارتفاع تكاليف الاستيراد واحتكار الشركات الأجنبية للسوق، وصلت الى ٧٪ وهو المعدل السائد.

إن ظاهرة اختفاء الأدوية أو نقصها بات لها توقعيات دورية معروفة بين الصيادلة، يتحكم بها المصنعون والمستوردون ، وعلى سبيل المثال شهد سوق الدواء ارتباكاً عقب اختفاء عقار "فاركوبريل بلاس"، كما أن نواقص الأدوية تخطت الـ ١٥٠٠ صنف، من بينها أكثر من ٥٠٠ ليس لها بدائل ، وظهور بعض الأصناف الدوائية المحظور تداولها في السوق العالمية داخل مصر.

### السياسة المالية وارتفاع أسعار الدواء

أثر قرار الحكومة المصري بتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ بشكل سلبي علي أداء قطاع الصناعات الدوائية، وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ارتفاع تكاليف الإنتاج ، نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد المدخلات الوسيطة. تذبذب الصادرات بشكل واضح صعوداً وهبوطاً حول نفس المعدل تقريباً علي مدار العقد الماضي.

ضاعف تعويم الجنيه المصري من تكلفة مدخلات الإنتاج مما كان له أثر مزدوج علي الميزان التجاري للصناعات الدوائية:

- فمن ناحية لم يستطع المنتجون خفض أسعار منتجاتهم في الأسواق الخارجية.
- ومن ناحية أخرى انخفضت حصيلة الواردات كنتيجة مباشرة للاعتماد شبه الكلي علي المواد الفعالة المستوردة في صناعة الادوية.

لقد واجهت الصناعة الدوائية أزمة حقيقية بعد تحرير سعر الصرف ، بسبب الحاجة لتوافر العملة الصعبة لشراء المادة الخام ، حيث أن ٨٠% من الخامات الموظفة في الصناعات الدوائية مستوردة ، الأمر الذي انعكس على زيادة أسعار الدواء .

تقوم سلاسل الصيدليات باحتكار الأدوية وتعطيش السوق المصرية من الدواء الأسامي والذي يرتفع سعره عشرات الأضعاف، وتقوم بعضها بغير القانونية ببيع الأدوية المهربة وغير المسجلة بوزارة الصحة مما يضر صحة المواطن المصري .

من الواضح أن التعامل بنظام الصندوق ( البوكسات ) يمثل احتكاراً من شركات الأدوية لإنتاج أدوية بعينها، فكل شركة تباع الدواء بالسعر الذي تحدده، الأمر الذي نتج عنه احتكار شركتين فقط للدواء، وارتفاع سعر الدواء، رغم أن هناك شركات أخرى تستطيع أن تنتج دواء بأسعار أقل، كما أن هناك ٥١ مصنع جديدا للدواء لا يجد منتجا ينتجه، ونتيجة لجشع شركات الأدوية نجد أن أسعار المواد الفعالة التي يتم استيرادها من الخارج لا تتناسب مع سعر بيع الدواء للجمهور، ويصل الأمر الى ٤٠ ضعف في بعض الأحيان

على سبيل المثال نجد أن دواء لبيبوتور لعلاج الكوليسترول سعر الكيلو جرام منها "٣٠٧ دولار"، تكلفة العلبة الواحدة منها تركيز ١٠ مجم هو ١٤ قرش ولكنها تباع بـ ٤٠ جنيه و العلبة ٨٠مجم تلفتها ١ جنيه وتباع للجمهور بـ ١٠٥ جنيه، البلافيكس لعلاج الجلطات سعرها "٤٩٢ دولار" تكلفة العلبة الواحدة ٧ جنيهات ولكنها تباع للجمهور ٢٠٥ جنيه.

ومما زاد صعوبة الأمر تراجع دور القطاع الحكومي في مجال الدواء ، وتآكلت حصته من ٦٠٪ في التسعينات الى ٣ % في الوقت الحالي ، وأحتكرت شركات القطاع الخاص وسيطرت على معظم الحصص السوقية للدواء في مصر .

توجد ٢٦ شركة متعددة الجنسيات (وتشكل مبيعاتها نحو ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من المبيعات في البلاد).

كما يوجد ٢١٠ شركات إقليمية أو قطاع مشترك أو قطاع خاص محلي، وتمثل مبيعاتها نحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من حجم السوق المصري للأدوية.

شركات قطاع الأعمال العام التابعة للحكومة المصرية فيبلغ نصيبها نحو ١,٧٨ مليار جنيه بنسبة ٦,٤٪ من إجمالي السوق، وبمعدل نمو متدنٍ جداً ٣٪.

ولهذا وبعد قرار التعويم في نوفمبر ٢٠١٦ ضغطت هذه الشركات وجماعات المصالح على الحكومة والنظام، فحرك الأسعار تلبية لمطالبها، وهكذا سيطر القطاع الخاص والشريك الأجنبي على سوق الدواء في مصر.

### كورونا وأزمة الدواء في مصر

مصر تعد أكبر مستهلك أدوية في منطقة الشرق الأوسط ، ويقدر إجمالي سوق الدواء في مصر بـ ٢٥ مليار جنيه سنوياً منها ١٥٪ تكلفة استيراد المواد الخام المستخدمة في صناعة الدواء.

تستورد مصر ٩٠٪ من المواد الخام المستخدمة في الإنتاج المحلي (مواد فعالة ومستلزمات تعبئة وتغليف،

أدوية ومستلزمات طبية)، وبلغت واردات مصر من المنتجات الدوائية نحو ٢,٦١ مليار دولار لعام ٢٠١٩.

تستورد مصر معظم المواد الخام الطبية من دولتين : ٥٥٪ من الصين و ٤٥٪ من الهند، وخلال حدوث جائحة الوباء العالمي كوفيد ١٩، تأثرت مصر بشدة حيث انخفضت واردات الأدوية حوالي ١٠% خلال الفترة من مارس وحتى مايو ٢٠١٩.

أن تقلبات أسعار الصرف وزيادتها، وزيادة تكلفة الدواء على المرضى ، هو خلل كبير بالحق في الدواء ، خاصة إذا ماتم الربط بين هذا و معرفة أن نصيب المواطن المصري من الأدوية هو من أدنى المعدلات في الشرق الأوسط ، بينما تصنف مصر واحدة من أكبر أسواق الدواء .

إن ملايين الأشخاص حول العالم يموتون كل عام، أغلبهم في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، بسبب عدم توفر الأدوية اللازمة وعدم وجودها بمتناول الجميع، وبحسب تقارير منظمة الصحة العالمية يعاني ٣٠٪ من سكان العالم نقصاً للأدوية الحيوية، كما أن ٩٠٪ من سكان البلدان النامية ومنها مصر ، يشتركون في الدواء تفوق قدراتهم المالية .

يعتبر الدواء سلعة استراتيجية هامة، لا يمكن الاستغناء عنها، وظهرت أهمية الدواء وبشكل كبير خلال جائحة كورونا ، و أظهرت جائحة كورونا عيوب صناعة الدواء بشكل فاضح و باتت عملية تطوير صناعة الدواء أمر لا مئاض عنه ، فقد انعكس استمرار تعطل التوريد من الصين والهند على انخفاض واردات الأدوية ومحضرات الصيدلة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٢٩٪ مقارنة ٢٠١٩، مع نقص مخزون بعض شركات الأدوية.

ونتيجة للطلب الإضافي على الفيتامينات ، ومستلزمات الوقاية زاد الضغط على المخزونات العالمية للخام، وامتد أثره للسوق المصرية والتي عانت خلال تلك الفترة ، شهدت فترة تفاقم الأزمة، نقصاً في أصناف معينة من الأدوية والفيتامينات واختفاء تام لبعضها مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل واضح، وشح مستلزمات الوقاية من الكمامات والكفوف الطبية ومستحضرات التعقيم مثل الكحول وغيره، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى الضعف .



كان من الضروري إنهاء احتكار شركات الأدوية لإنتاج أدوية بعينها، وإتاحة الفرصة للمصانع الموجودة لإنتاج أدوية بديلة للمواطن المصري للحد من ارتفاع أسعار الدواء، وأضحت عملية تطوير صناعة الدواء من أكبر التحديات التي تواجه مصر ، وتعد المدينة الدوائية التي افتتحها الرئيس السيسي ، هي نقلة نوعية في قطاع الأدوية خلال السنوات العشر المقبلة.

كان من الضرورة مواكبة التطور في صناعة الدواء، وإلا ستتجه الحكومة إلى شراء الدواء من الخارج، وهو ما قد يفرض علينا سياسة دوائية محددة.

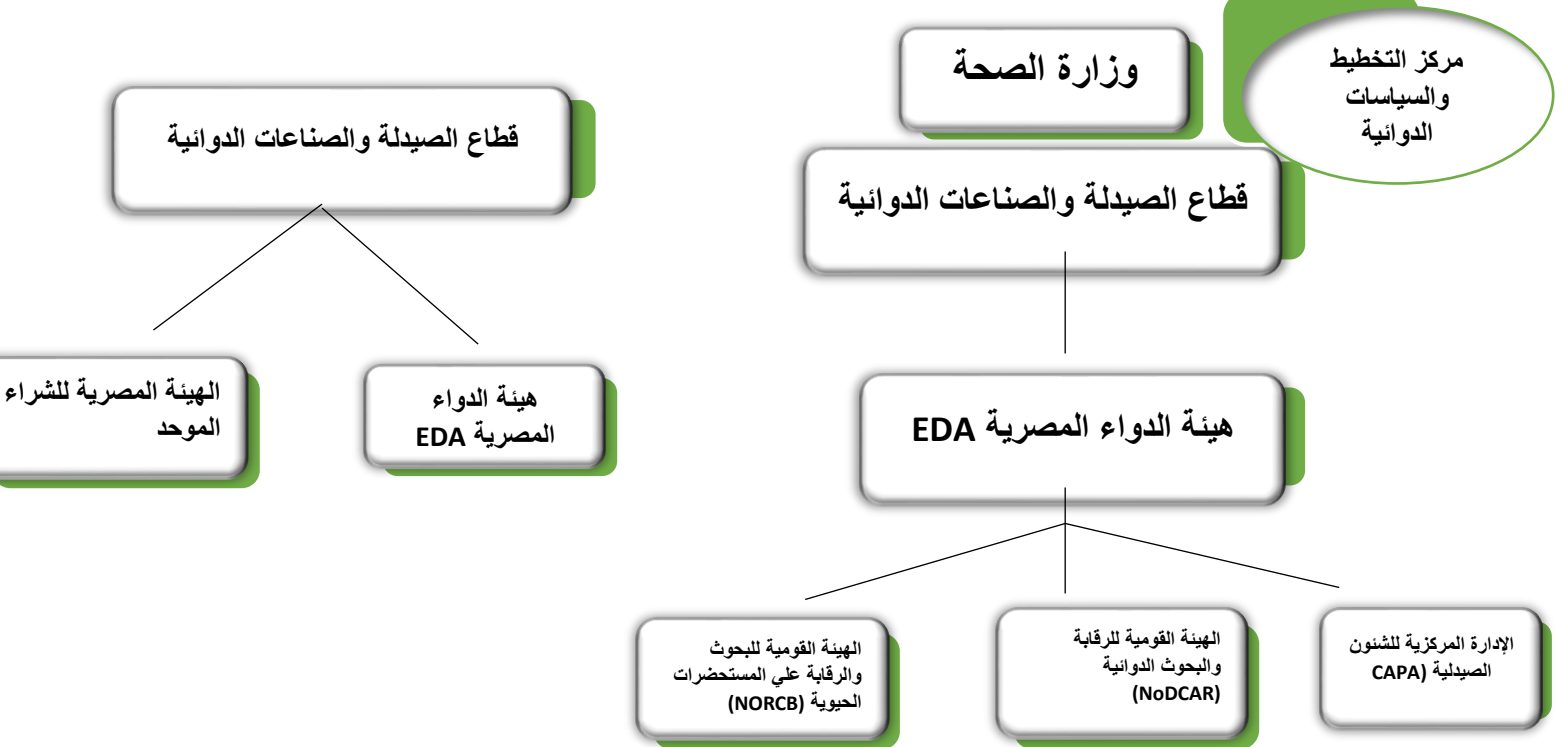
### المدينة الدوائية المصرية

سعت الدولة المصرية لوضع سياسات دوائية وطنية شاملة في إطار التأمين الشامل تراعي العوامل الإقتصادية والاجتماعية ، تتسم بالشفافية والاتساق مع التزامات الدولة بالقوانين الدولية لحقوق الانسان والنظر لقضية تسعير الدواء باعتبارها جزء في إطار النظام الصحي.

قامت الحكومة المصرية بإنشاء مشروع مخازن لوجستية متكاملة للأدوية والمستلزمات الطبية.

إنشاء هيئة الدواء المصرية بهدف حماية المواطنين من ممارسات شركات الأدوية كالاختكار.

الشكل رقم (١): السكا ، التنظيمي السابق والحالي لادارة عملية صناعة الدواء في مصر.



المصدر: المركز المصري في الدراسات الاقتصادية ، العدد ١٨ أزمة الصناعات التحويلية ، القاهرة ٢٠٢٠



تسعى هيئة الدواء المصرية لتحقيق ذلك من خلال حل المشكلات التالية:

عدم توفر الدواء، وانتشار ظاهرة الأدوية المغشوشة والمهربة.

الممارسات الاحتكارية في سوق الدواء، وضعف الرقابة عليها.

كانت المدينة الدوائية حلم للدولة المصرية ، وهي أكبر مدينة لتصنيع الأدوية في الشرق الأوسط، أستمريت أعمال التنفيذ ٣ سنوات، ليصبح أهم مصادر الدولة لتوفير الدواء ، ليصبح في متناول يد شرائح المجتمع المختلفة، وتعد المدينة الدوائية أكبر المدن والمصانع في منطقة الشرق الأوسط.

الهدف الرئيسي من إنشاء "مدينة الدواء" ، هو تحقيق الأكتفاء الذاتي من الدواء ، و إنتاج الأغلبية العظمى من الأدوية داخل مصر، فأصبح ٨٥٪ من الدواء في مصر ينتج محلياً؛ وذلك للحد من ارتفاع بعض أسعار الأدوية المستوردة التي لا تتوفر في السوق المصري إلا بأسعار باهظة الثمن، تكون اسعار الدواء في متناول الجميع و مراعاة البعد الاجتماعي لمستهلكي الدواء في مصر.

يشمل المشروع على المدينة الدوائية تشمل ١٥ خط إنتاج وتبلغ طاقتها الإنتاجية ١٥٠ مليون عبوة سنوياً.

تعتبر الماكينات الدوائية الأحدث في العالم تم استيرداها من شركات أوربية وأمريكية ، حيث تسعي مصر تصبح مركز إقليمي للتصنيع. إنتاج الأمراض المزمنة، مثل "أدوية الضغط، والقلب، والسكر، والكلى، والمخ والأعصاب، والمضادات الحيوية"؛ حيث أنها مستحضرات أساسية تمس حياة المواطنين.

تتكامل مدينة الدواء مع هيئة الدواء المصرية في توفير الأدوية الاستراتيجية لتكون مُتاحة للمواطن المصري

تصنيع أي أدوية بها نواقص بالسوق المحلية.

لقد وضع الرئيس السيسي - نصب عينيه - هموم المواطن ، وقرر سيادته إنهاء أزمة الدواء الصعبة ؛ بإنشاء مدينة الدواء المصرية .

أن الحق في الدواء كان في - الماضي القريب- حلماً بعيد المنال ، ليس من حق المواطن البسيط حتى مجرد التفكير فيه ، لكنه أصبح اليوم واقعاً يتحقق ، وصار من حق الجميع الحق في الدواء

#### الخاتمة

إن الدواء يعتبر أمناً قومياً، وهو من أهم العوامل الاستراتيجية الهامة في أي دولة، وقد واجهت صناعة الدواء في مصر أزمات متعددة، تتعلق بتسعير وتسجيل الدواء وزيادة نفوذ القطاع الخاص، ونقص بعض الأدوية، مما يمثل تهديد لصحة المواطن، خاصة عند وجود الدواء البديل بسعر عالي جداً، مما يزيد من أعباء المواطن المصري الذي يعاني من أجل لقمة العيش.

## أهم مشكلات الحق في الدواء:

- نقص الأدوية واختفاء المواد المهمة ، خاصة في أوقات الأزمات ، حيث أن ٥٠٪ من الأصناف المسجلة غير متوفرة ، وهناك ٤٠٠٠ صنف لم يتم إنتاجها بالدرجة الأولى رغم تسجيلها.
- انتشار الأدوية المغشوشة أو المهربة ، حيث تمثل تجارة الأدوية المقلدة نحو ١٠٪ من مبيعات الأدوية في مصر ، والتي بلغت نحو ٦٠٪ مليار جنيه عام ٢٠١٨ ، متجاوزة النسبة العالمية المقدره بـ ٦٪.

## المدينة الدوائية والحق في الدواء

- ✚ أن المشروع الوطني في صناعة الأدوية بدأ منذ سنوات ، وظهر الى النور مع بدء تشغيل المدينة الدوائية المصرية .
- ✚ المدينة الدوائية إضافة كبيرة لقطاع الصحة في مصر، والفترة المقبلة ستشهد ازدهاراً كبيراً في صناعة الدواء، خاصة عندما تدخل مصر في مجال صناعات جديدة مثل صناعة الخامات الدوائية.
- ✚ هدف المدينة الدوائية الأساسي هو تأمين الأدوية الحيوية للدولة.
- ✚ تتطلع مصر للتعاون مع الشركات الدولية والعالمية، وفتح آفاق تصدير الشرق الأوسط والبلدان أفريقية.

## تلكيفات مستقبلية أصدرها الرئيس السيسي

- تصنيع المواد الخام الخاصة بالأدوية بوجه عام.
- صناعة أدوية الأورام تحديداً، حتى تتوفر في السوق المصري بسهولة ويسر.

## المراجع

- المركز المصري في الدراسات الاقتصادية ، العدد ١٨ أزمة الصناعات التحويلية ، القاهرة ٢٠٢٠
- فاطمة مصطفى محمد سعد ، صناعة الدواء في مصر ، دراسة جغرافية ، القاهرة ٢٠١٣.
- عالية ابراهيم محمد سالم ، الدواء في مصر بين الحق في الدواء والسياسات الدوائية ، دار المرايا ، القاهرة ٢٠١٩.
- رانيا توفيق ، المجلس القومي لحقوق الانسان ، الحق في الصحة ، القاهرة الطبعة الاولى ٢٠١٨
- تقارير صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو ٢٠١٥.
- صحيفة الوقائع رقم ٣١ الصادرة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان بالشركة مع منظمة الصحة العالمية.
- علام غنام ، هبة ونيس ، ، ورقة الحق في الدواء، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ٢٠١٣.
- التعليق العام رقم ١٤ الذي اعتمده لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان في دورتها الثانية والعشرين.
- الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤.